

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦٩ الصادر في ١٨/٨/١٩٦٩ بشأن الموافقة على اتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية العربية السورية والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٦٩/٥/١؛

قرر:

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية العربية السورية والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٦٩/٥/١ ويحمل به اعتبارا من ١٩٧٠/٥/٢١ م

محمود رياض

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٣٤ لسنة ١٩٦٩

بشأن الموافقة على البروتوكول الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٦٩/٥/١ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية العربية السورية والخاص بتعديل بعض أحكام اتفاق الدفع المعقود بين البلدين بتاريخ ١٩٦٦/٦/٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وبعد موافقة مجلس الأمة؛

قرر:

مادة وحيدة - ووفق على البروتوكول الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٦٩/٥/١ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية العربية السورية والخاص بتعديل بعض أحكام اتفاق الدفع المعقود بين البلدين بتاريخ ١٩٦٦/٦/٨، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق م

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (١٨ أغسطس سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

الوحدة
بالألف جنبه استرليني

(٢٥) خشب معاكس ومضغوط ولاتيه ٥٠

(٢٦) منتجات مطاطية مختلفة ١٠

(٢٧) أسفنج مطاطي وبلاستيكي ٥٠

(٢٨) ألواح بلاستيك مقوى ومضلمة ٢٠

(٢٩) ألواح زجاجية وقوارير ٥٠

(٣٠) سدادات معدنية للقوارير ٤٠

(٣١) ثريات وتجهيزات إنارة ٥٠

رابعا - أدوية وكيمويات ومركبات عضوية وغير عضوية :

(٣٢) أدوية غير متجدة في الج.ع.م أو أن انتاجها

منها غير كاف للاستهلاك المحلي ١٠٠

(٣٣) منظفات ١٠

(٣٤) زيوت وروائح ومستحضرات تجميل .. ٤٠

(٣٥) دهانات وورنيش ٥٠

(٣٦) مواد غرائية ٥٠

(٣٧) وورنيش وأصباغ أحذية ٣٠

خامسا - سلع متنوعة :

(٣٨) بترول ومشتقاته ٥٠٠

(٣٩) الحجر الأسفلتي ٦٠

(٤٠) أفلام سينمائية ٢٥

سادسا - منتجات أخرى يتفق عليها فيما بعد : ١٣٠٥

المجموع ٨٤٠٠

قائمة

المدفوعات الجارية بين الجمهورية العربية المتحدة
والجمهورية العربية السورية

- (١) قيمة السلع المتبادلة ونفقات شحنها والتأمين عليها والمصاريف الأخرى المتعلقة بها .
- (٢) ريع رؤوس الأموال الثابتة والمنقولة الموظفة في بلد أحد الطرفين المتعاقدين لدى الطرف الآخر .
- (٣) نفقات البعثات الدبلوماسية والقنصلية والوفود الرسمية والنفقات الحكومية الأخرى .
- (٤) نفقات إقامة الطلاب ودراساتهم ورواتب وأجور ومدخرات الموظفين والخبراء التابعين لأحد البلدين والمقيمين في البلد الآخر .
- (٥) التسديدات الدورية لإدارات البريد والبرق والهاتف ومؤسسات النقل العامة .
- (٦) الإيرادات الصافية الناجمة عن استثمار الخطوط الجوية والمواصلات الأخرى .
- (٧) الضرائب والرسوم وكذلك الغرامات والتعويضات المترتبة على أحكام قضائية أو إدارية .
- (٨) أقساط وتعويضات التأمين وإعادة التأمين .
- (٩) المبالغ المستحقة لقاء براءات الاختراع وحقوق التأليف طبقاً للقوانين القائمة في كل من البلدين .
- (١٠) المبالغ المستحقة من عرض أفلام أحد الطرفين المتعاقدين لدى الطرف الآخر ومن بيع الصحف والكتب والمجلات والنشرات الدورية التي تصدر في أحد البلدين وتوزع في البلد الآخر .
- (١١) نفقات السفر للسياحة والاستشفاء والأعمال التجارية .
- (١٢) حصة الجمهورية العربية السورية من نفقات الجامعة العربية في مقر الجامعة وحصة الجمهورية العربية المتحدة من نفقات المكاتب التابعة للجامعة العربية القائمة في دمشق ، وذلك في حدود ما قد يكون مقرراً من نسب تؤدي بغير العملات القابلة للتحويل .
- (١٣) المبالغ اللازمة لتمويل العمليات - بما في ذلك الخدمات - التي يعهد لتؤسسات والشركات التابعة لأي من الدولتين بتنفيذها في الدولة الأخرى والمبالغ التي تؤول إليها نتيجة تنفيذ هذه العمليات بما في ذلك المبالغ السابق تحويلها لتمويل هذه العمليات .
- (١٤) المدفوعات الأخرى التي تسد يتفق عليها المصرفان المركزيان في البلدين .

بروتوكول

بتعديل بعض أحكام اتفاق الدفع المقود بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية بتاريخ ٨ يونيو (حزيران) ١٩٦٦

رغبة في توطيد وتمسية العلاقات الاقتصادية بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية فإن وفدي البلدين في اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المادة السابعة من اتفاق الدفع المقود بين البلدين بتاريخ ٨ يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٦ قد اجتمعا في القاهرة خلال الفترة من ٢٢ أبريل (نيسان) ١٩٦٩ إلى أول مايو (آيار) سنة ١٩٦٩ واتفقا على ما يأتي :

(المادة الأولى)

يعدل حد التسهيلات الائتمانية المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الثانية من اتفاق الدفع المشار إليه إلى ١,٥ مليون جنيه استرليني .

(المادة الثانية)

يستبدل بنص المادة الرابعة من اتفاق الدفع المذكور النص الآتي :
"في حالة تعديل سعر التعادل للجنيه الاسترليني (وهو حالياً ١,٣٢٨١ جراماً من الذهب الصافي لكل جنيه استرليني) يعدل رصيد كل من الحسابين المشار إليهما في المادة الأولى من هذا الاتفاق في يوم حدوث التعديل بنفس النسبة ، كما يعدل في نفس التاريخ وبنفس النسبة حد التسهيلات المنوه عنه في المادة الثانية وكذا الجزء الذي لم يتم تنفيذه من العقود القائمة في ذلك التاريخ ."

(المادة الثالثة)

تحمل قائمة المدفوعات المرفقة بهذا البروتوكول محل القائمة المرفقة باتفاق الدفع المشار إليه .

(المادة الرابعة)

يعدل بهذا البروتوكول بصفة مؤقتة اعتباراً من تاريخ اتوقيع عليه ، ويسرى بصفة نهائية اعتباراً من تاريخ مصادقة حكومتي البلدين عليه وفقاً للأظمة الدستورية في كل منهما ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من اتفاق الدفع الموقع بين البلدين بتاريخ ٨/٦/١٩٦٦

كتب يوم أول مايو (آيار) سنة ١٩٦٩ الموافق ١٤ صفر سنة ١٣٨٩ هجرية بالقاهرة .

عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة
عن حكومة الجمهورية العربية السورية

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥٣٤ لسنة ١٩٦٩ الصادر في ١٨/٨/١٩٦٩ بشأن الموافقة على البروتوكول الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٩ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية العربية السورية واتخاذ بعض أحكام اتفاق الدفع المعقود بين البلدين في ٨/٦/١٩٦٦

تقرر:

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية البروتوكول الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩/٥/١٩٦٩ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية العربية السورية واتخاذ بعض أحكام اتفاق الدفع المعقود بين البلدين في ٨/٦/١٩٦٦، ويحل به اختياراً من ٢١/١/١٩٧٠.

محمود رياض

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٣٧٥ لسنة ١٩٦٩

بشأن الموافقة على اتفاق تبادل تشغيل العمال الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٩ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية السودان الديمقراطية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى موافقة مجلس الأمة

تقرر:

مادة وحيدة - ووفق على اتفاق تبادل تشغيل العمال الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٩ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية السودان الديمقراطية وذلك مع التحفظ بشرط التصديق من مديرية الجهادية في ٢٤ رمضان سنة ١٣٨٩ (٤ ديسمبر سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

اتفاق

بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية السودان بشأن تبادل تشغيل العمال بين الدولتين

إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية السودان ، وقد تحققت لديهما الرغبة في تقوية وتعميق الصلات بين شعبيهما بروح التضامن الأخوي نحو المنفعة المتبادلة ، وكذلك لتوثيق روابط الصداقة بينهما ، مع الاعتقاد بأنهما تسعيان لخدمة الصالح العام للشعبين وللنهوض باقتصادياتهما وتقدمهما الاجتماعي وتمشيا مع مقررات مؤتمرات وزراء العمل العرب .

قد توصلنا إلى الاتفاق التالي بشأن تبادل تشغيل العمال السوداني والمصريين في كل من الدولتين .

مادة (١)

تتمهد كل من الحكومتين ، وفقا لأنظمة كل منهما ، بتنظيم وتسهيل تشغيل عمال كل من الدولتين في أراضي الدولة الأخرى وذلك في المشروطات التي تحتاج إلى هؤلاء العمال .

مادة (٢)

١ - تكون عملية تبادل تشغيل العمال بين الدولتين خاضعة في الجانب السوداني لوزارة العمل السودانية وفي الجانب المصري لوزارة العمل بالجمهورية العربية المتحدة .

٢ - وتقوم الوزارتان بالتعاون المباشر فيما بينهما بتسييل الاجراءات الذي ينظمها هذا الاتفاق بالصورة المناسبة والممكنة داخل الإطار العام لنصوص هذا الاتفاق .

مادة (٣)

١ - تتجمع لدى وزارة العمل بالجمهورية العربية المتحدة الطلبات المقدمة من العمال المصريين الراغبين في العمل بجمهورية السودان ، كما تتجمع لدى وزارة العمل السودانية الطلبات المقدمة من العمال السوداني الراغبين في العمل بالجمهورية العربية المتحدة لتقوم كل من الوزارتين بوضع النظام الخاص باختيارهم وتصنيفهم طبقا للهن والحرف والأعمال المطلوبة في كل من الدولتين .

٢ - ترسل كل من الوزارتين الى الوزارة الأخرى كشوقا بأسماء هؤلاء العمال ميينا بها طبيعة وتاريخ مزاولته النشاط المهني السابق والنشاط المرغوب في مزاولته الآن لتقوم بدراستها والإفادة عما إذا كان من الممكن توفير العمل المناسب لهم .